

صيف و شتاء تحت سقف واحد (الجزء الثاني)

بقلم الياس بجاني

في مقالة سابقة كنا تطرقنا للمعايير الجائرة التي يعمل على أساسها مجلس النواب اللبناني المعين لجهة تعامله مع قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية والإسرائيلية. وكنا سلطنا الضوء تحديداً على تعامي لجنة الشؤون الخارجية في المجلس المذكور عن ملف المعتقلين في المعتقلات السورية كلياً، والتركيز فقط على ملف المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وكأن منات اللبنانيين المعتقلين اعتباراً في السجون السورية من غير التابعة اللبنانية، وكأن ليس لهم أهل وأمرهم ثانوي جداً بالنسبة لمتولي الحكم في بيروت.

وفي نفس السياق واعتماداً على نفس المعايير الجائرة، معايير الصيف والشتاء تحت السقف الواحد، صدر في ١٥/١١/١٩٩٩ تصريح منسوب إلى رئيس الدولة العماد اميل لحود جاء فيه وطبقاً لوكالة الأنباء الوطنية "أكد رئيس الجمهورية العماد اميل لحود أن الدولة تضع كل إمكانياتها وتوظف كل جهودها من أجل تحرير جميع أبنائها المحرومين من حريتهم في سجون العدو الإسرائيلي بسبب دفاعهم عن حقهم وتراب بلادهم".

إن كلام العماد لحود هذا هو كلام حق كونه يتناول قضية مجموعة من اللبنانيين تعاني مرارة الاعتقال في سجون العدو الإسرائيلي بسبب رفضها لهذا الاحتلال ومقاومتها له، إلا أنه كلام "أعور" وناقص كونه يميز وبشكل واضح بين لبناني معتقل في إسرائيل وآخر معتقل في سوريا. وهو فيما يضع كافة إمكانيات الدولة للدفاع عن الأول وتحريره، نراه يهمل الثاني لدرجة التعامي عن قضيته وكأن لا وجود لها. إن من واجب رئيس الدولة كما النواب والوزراء وباقي الرسميين التعامل مع كافة المواطنين على قاعدة المساواة والعدل والتجرد وليس على مبدأ "الست والجارية".

إن رئيس الدولة الذي يقول أنه فوق القانون وأنه جاء للعمل من أجل إقامة دولة القانون ينقض كل أقوله ويفعل عكسها تماماً بتعاميه عن قضية مئات المعتقلين اعتباراً في السجون السورية منذ سنين دون محاكمات أو تهمة محددة وحتى دون الاعتراف بوجود العديد منهم ودون السماح للصليب الأحمر وباقي المنظمات الدولية تفقد ظروف اعتقالهم. علماً أن بعض هؤلاء وطبقاً لتقارير المنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان قد أمضوا في الاعتقال ما يزيد عن ١٩ سنة ومنهم رجال دين وأفراد من ضباط وجنود الجيش اللبناني والنساء.

إن رئيس الدولة الذي أقسم على الحفاظ على الدستور وصيانة وحدة الأراضي اللبنانية وحق اللبنانيين في حياة كريمة، ينكس بقسمه الرئاسي هذا وهو يتعامل مع مواطنيه طبقاً لمعايير متناقضة. إن المطلوب من رئيس الدولة إن كان فعلاً وكما يقول حارساً للدستور

وحامياً لحقوق اللبنانيين وابتناً لمؤسسة الجيش، المطلوب منه أن يتبنى موقفاً شجاعاً لجهة التعامل مع ملف المعتقلين اللبنانيين اعتباطاً في السجون السورية، فيطلب من السلطات السورية تسليم كافة المعتقلين لديها الذين لم يرتكبوا أي جرم على الأراضي السورية إلى القضاء اللبناني، فتتم محاكمتهم طبقاً للقوانين اللبنانية وطبقاً للأصول المتبعة، فيفرج عن البريء ويعاقب المذنب.

وإلى الذين يزعمهم توجيهنا النقد البناء والمحق إلى العماد لحود ويجهدون في تبرير موافقه التي نعتبرها غير دستورية، وخصوصاً لجهة تعامله مع قضايا حقوق الإنسان والمعتقلين والسيادة، والجنوب والقيادات الوطنية، نورد في هذا السياق بعض ما جاء في كلمة البطريك صفير خلال افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان (١٥/١١/١٩٩٠)، قال البطريك: " هناك قضية حقوق الإنسان التي لا يمكن تجاهلها في بلد يدعي أنه يعيش في نظام ديموقراطي يحترم القوانين والمؤسسات الدستورية ويرعى مقتضيات الحريات على أنواعها. وكيف يمكن تبرير إبعاد من ابعدوا من أهل السياسة من دون محاكمة وإبقاء المحكومين في السجون إلى أماد معروفة أو غير معروفة كما هي الحال مع أبناء منطقة جزين وسواهم من قبلهم. ولا يمكن السكوت عن قضية مواطنين خطفوا منذ سنوات وليس من يعرف ما إذا كانوا قد ماتوا أم هم لا يزالون في عالم الأحياء، وهذه أمور لا تبعث على توطيد الثقة في الوضع القائم، والسيادة لا تتحمل المشاركة".

إن المصادقية بمتولي حكم لبنان ستبقى مفقودة بالكامل طالما بقي هؤلاء وفي مقدمهم رئيس الدولة ينفذون ولا يقررون، يبخرون للغرباء، لا يحترمون الدستور، لا يلتزمون بالقوانين، لا يصونون الحريات، ولا يتعاملون مع المواطنين بعدل ومساواة. كما أن المصادقية يمنحها الشعب لحكام يختارهم هو بحرية وليس لحكام يفرضون عليه من قبل قوى احتلال تهيمن على البلد ومقدراته وتعمل على تفكيك وتدمير كل ما هو لبناني.

ستبقى قضية المعتقلين اعتباطاً في السجون السورية المعيار الذي سيحكم الشعب من خلاله على وطنية ومصادقية وتحرر متولي الحكم في لبنان من الهيمنة الغربية، وهم لن يكسبوا ثقة الناس قبل تعاملهم العادل والشجاع معها. إن قضية المعتقلين اعتباطاً في السجون السورية قضية إنسانية تماماً كقضية المعتقلين في السجون الإسرائيلية ومن واجب كل لبناني يخاف ربه ويقر بشرعة حقوق الإنسان والعدل والحق أن لا يفرق بين القضيتين وأن يتعامل معهما كقضية واحدة. عثتم وعاش لبنان